The ways harmonize and graduate unemployment in Iraq, the labor market, with particular reference to the holy city of Karbala

سبل الموائمة بين سوق العمل وبطالة الخريجين في العراق مع إشارة خاصة لمحافظة كربلاء المقدسة

م. د. هدى زوير مخلف الدعمي / جامعة كربلاء /كلية العلوم السياحية

الملخص

تُعَد مشكلة البطالة من المشكلات المعقّدة التي تواجه العالم، ويمكن إدراك خطورة مشكلة البطالة بالنظر إلى الآثار السلبية التي تخلفها تلك الظاهرة والتي تتمثّل أهمها في إصابة الشباب بالإحباط وبأمراض نفسية عديدة تؤدي إلى مشاكل اجتماعية عديدة وازدياد معدّلات انتشار الجرائم وإدمان المخدرات وضعف الانتماء للوطن، وكراهية المجتمع، وهو الأمر الذي يؤدّي إلى ممارسة العنف والإرهاب .

فضلا عن ذلك فهو إهدار للموارد التي يتم استثمارها في تعليم الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعياً ،ويمكن القول إنّ أهم أسباب ظاهرة البطالة تنبع بصفة خاصة من طبيعة المنطقة وتتمثّل أهم تلك الأسباب في العراق هو عدم مواكبة النظام التعليمي لمتطلّبات سوق العمل، وهو الأمر الذي يؤدّي إلى تكدُّس أعداد هائلة من خريجي الجامعات في صفوف الباحثين عن العمل، وهو الأمر الذي أدّى إلى زيادة نسبة البطالة بين حملة المؤهّلات الدراسية عنها في أيِّ شريحة أخرى .

كما إن أحداث ما بعد 2003 وما صاحبها من تغييرات كبير كإلغاء وزارات وهو الأمر الذي أدّى إلى تسريح أعداد كبيرة من الجيش .وتغير النظرة الى الوظيفة وعدم إقبال الشباب على العمل المهني بسبب النظرة الاجتماعية لذلك العمل، والتخوُّف من تحمُّل المخاطرة في الأعمال الحرة والميل إلى الأعمال المستقرة ذات الدخل الثابت .

ونقص الاستثمارات الموجَّهة لتنمية الاقتصاد ، حيث يواجه قطاع الاستثمار في العراق مشكلتان رئيسيتان هما نقص الاستثمار الأجنبي الموجَّه والمشكلة الثانية تتمثّل في هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج وعدم مشاركتها في تحقيق التنمية وذلك لعدم وجود الأمان لرأس المال.

لذا ضرورة دعم القطاع الخاص مع وجود القطاع العام كموجه لهذه التنمية ويتم ذلك من خلال تشجيع الاستثمار الوطني بالاضافة الى اتاحة المجال والمناخ المناسب للاستثمار الاجنبي خصوصاً مع التركيز على ضرورة الموائمة بين تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار مع دور الاستثمار في تطوير الكوادر الوطنية واستيعابها وتوفير فرص العمل بما يخدم خطط معالجة البطالة ،وضرورة الموائمة بين احتياج خطط التنمية الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل مع مخرجات التعليم وبالشكل الذي يجعل التعليم مكمل لخطط التنمية ويصب في احتياجات سوق العمل بدل من ان يكون احد اهم اسباب البطالة في المحافظة والبلد.

Abstract

seriousness of the unemployment problem in view of the negative effects of this phenomenon, which is the most important in the injury of young people frustrated and ill psychiatric many lead to many social problems and the increase in the spread of crime rates, drug addiction and the weakness of belonging to the homeland, and hatred of society , which leads to violence and terrorism.

Moreover, it is a waste of resources that are invested in the education of young people and care for a healthy and socially, and arguably the most important causes of the phenomenon of unemployment stems in particular from the nature of the region and the most important of those reasons in Iraq is not to keep up with the educational system to the requirements of the labor market, which leads to the accumulation of huge numbers of college graduates in the ranks of job seekers, which led to increased unemployment among educational qualifications by the campaign in any other segment.

The events after 2003 and the accompanying large changes such as removing Ministries which led to lay off large numbers of army. And the changing perception of the job and not motivated young people to professional work because of the social perception of that work, and the fear of risk-taking in entrepreneurship and the tendency to stable fixed-income business.

And a lack of investment directed to the development of the economy, where the investment sector faces two major problems in Iraq are the lack of foreign investment-oriented second problem is the migration of capital abroad and non-participation in development due to lack of safety of capital and presence.

So the need to support the private sector with the presence of the public sector as a guide for this development is done by encouraging national investment addition to providing field and climate appropriate for foreign investment, especially with the focus on the need for harmonization between the attractive investment climate initialized with the role of investment in the development of national cadres, absorb and provide employment opportunities including It served plans to tackle unemployment, and the need for harmonization between the needs of economic development plans and requirements of the labor market with education output and the form in which it makes an integral education to development plans and flows into the needs of the labor market rather than to be one of the main causes of unemployment in the province and the country.

مقدمة

على الرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي توصلت إليه البشرية في الوقت الحاضر ، وعلى الرغم من التحولات الايجابية التي طرأت علي المجتمعات في القرن الحالي الا ان البطالة مازالت تتبوأ حيزا مهما ضمن موضوعة الاقتصاد الكلي بل أرتقت سلم الأوليات في بعض الأحيان إلى جانب مشاكل كالتضخم والكساد (الدورات الاقتصادية) لما تشمل عليه من أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية ، حيث اولت معظم بلاد العالم وعلى اختلاف درجة تقدمها الاقتصادي اهتماما بعملية بناء وتكوين رأس المال البشري وتطويره واكتسابه للمعارف والخبرات والمهارات وبما يؤدي إلى زيادة فرص العمل والتقليل من البطالة واعادة توزيع الدخل القومي، إذ غالبا ما تُحدد الاجور في الانشطة الاقتصادية بمستوى التعليم، فضلا عن أن الطلب على المتعلمين كفرضية هو أعلى من الطلب على غيرهم في سوق العمل ولاسيما في ظل التطورات العلمية والتكنولوجية في العصر الراهن.

ان مايزيد في اضطراب واختلال هيكل العمالة في البلاد النامية والعراق خاصة هي أن منظومات التعليم تسهم في تخريج اعداد كبيرة نسبيا من المتعلمين في المجالات النظرية والادبية من دون تحقيق التوازن مع مخرجات الفروع التقنية والعلمية الاخرى، وهذا الحال سينعكس على وجود ظاهرة بطالة الخريجين، وكثيرا ما تعمل الحكومات في هذه البلاد على امتصاص هذه الفئة شكليا في الانشطة الحكومية الخدمية، وهذا الحال سيؤدي إلى خلق حالة من البطالة المقنعة أو (نقص في التشغيل).

البطالة بوجه عام تعبير عن قصور فى المجتمعات البشرية. كانت ولا تزال من ابرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، متعددة الأبعاد والتي تسعى الاقتصاديات أجل الوصول إلى حلول ناجعة لها.

أهمية البحث

تنطلق اهمية البحث من أهمية الحد من بطالة الخريجين وسبل الموائمة مع سوق العمل ،وكون شريحة الخريجين تمثل قمة الهرم الوظيفي والفني للقوى العاملة،ولآن ارتفاع نسبتها إلى مجموع قوة العمل،وزيادة استثمار طاقاتها يُعدان من المؤشرات المهمة التي تحدد درجة تطور قوة العمل في البلد وقدرتها لاستيعاب هذه الشريحة في سوق العمل. فضلاً عن الآثار السلبية العديدة التي تعكسها هذه الظاهرة سواءعلى الفرد أم المجتمع، على أساس أن العاطلين يمثلون جزءا من المجتمع وطاقته الإنتاجية والاستهلاكية.

مشكلة البحث

اما مشكلة البحث فتشير الى خلل هيكلي مزمن في بنية القوى العاملة وعدم اتساقها مع سوق العمل من جهه وبشكل لايتناسب مع مؤهلات الخريجين من جهة اخرى، مما كان له الدور في نشوء ظاهرة بطالة الخريجين واتسامها بخصوصية معينة، والتي جعلتها من الظواهر السلبية المتأصلة في المجتمع.

هدف البحث

يتحدد هدف البحث في بيان سبل المحاوله من تخفيف حدة بطالة الخريجين من خلال بيان مكامن الخطأ في السلوك الاقتصادي إزاء الاستثمار برأس المال البشري على وجه العموم، والاستثمار في التعليم على وجه الخصوص، والانتقال إلى محاولة وضع أهم الحلول ألمقترحه لمعالجتها وسبل الموائمة بين بطالة الخرجين وسوق العمل ، امام متخذي القرار والذي من شأنهم نقل الحلول إلى حيز التطبيق في أرض الواقع .

فرضية البحث

وبناءً على ماسبق فان الفرضية التي يقوم عليها البحث هي بالرغم من التناسب العكسي بين البطالة والمستوى العلمي،الا انه نجد عدم مواءمة مخرجات التعليم كماً مع احتياجات سوق العمل ونوعا في مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والتحولات الاقتصادية الجديدة ، ادى ذلك الى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل من الخريجين من جملة العاطلين،كذلك ضعف الاقتصاد وتراجع معدلات النمو كان سبب في رفع نسبة البطالة.

اولاً : سوق العمل في الاقتصاد العراقي

يطرح النمو السكاني واحد من اخطر التحديات التي تواجه الحكومات في سعيها الى تعليم وتشغيل القوى العاملة الشابة الاخذة بالتزايد . كما وإن ابرز الخصائص المميزة لسوق العمل العراقية ارتفاع معدل نمو العرض من العمل نتيجة لارتفاع معدلات نمو السكان والقوى العاملة في ظل تباطؤ نمو الطلب على العمل، والذي هو ناجم عن عدة عوامل أبرزها انخفاض القدره على الاستثمار وتكوين رأس المال وبالتالي انخفاض القدره على زيادة العرض الكلي بما يتلائم وحجم الطلب الكلي الفعال مما ترتب عليه نمو حجم الاستيرادات بما يفوق الصادرات، وهذا يعني تناقص فرصة الاستثمار وتكوين رأس المال نتيجة خروج العملات الأجنبية. إن هذه النظرية تشكل نقطة الانطلاق لنيركسه ، والذي يقول إن الدول النامية تشكو من جانب العرض الذي يشهد انخفاض الادخار (الاستثمار)، ناشئاً عن انخفاض مستوى دخل الفرد الفعلي ،والذي يعكس بدوره تدني مستويات الإنتاجية بسبب قلة التراكم الرأسمالي ،الذي يتحقق عن طريق الاستثمار مما يسبب زيادة في عرض القوة العاملة ،أي حالة بطالة مما يترتب عليها انخفاض في مستويات الدخل الحقيقي(طلال ،البابا ،1983،ص:13).

أما من جانب الطلب فان الحلقة المفرغة للبلدان المذكورة ، يترتب عليها انخفاض مستويات الدخول الحقيقية يعني انخفاض في القوة الشرائية ،(أي انخفاض حجم السوق)والتي يترتب عليها انخفاض جانب الاستثمار الذي يعني انخفاض التراكم الرأسمالي ،وبالتالي انخفاض الإنتاجية التي تسبب تسريح القوة العاملة وزيادة حالات البطالة . منشئ هذه العوامل هو انخفاض مستويات الدخول،والذي يؤكد عليه نيركسه وينعكس بدوره على انخفاض الإنتاجية، وهو القاسم المشترك أو نقطة الالتقاء بين جانبي الحلقة المفرغة (العرض والطلب)(محي الدين، عمرو،1972،ص:157).

يترتب على ماسبق ذكره تزايد الصعوبات امام الاقتصاد العراقي كأحد هذه الدول النامية لتوجيه الانشطه الاقتصاديه في المجالات التي تحقق التنميه الاقتصاديه المرغوب بتحقيقها. وبالتالي صعوبة إستثمار المتاح من الايدي العامله.مما يترتب عليه استفحال مشكلة البطالة(اللجنة الآقتصادية وألآجتماعية لغربي أسيا،2000 ،ص:27).

العراق يعاني من هدر كبير في الطاقات البشريه المتاحه لديه .اذ ان غالبية الفئات العامله من ذوي التحصيل العلمي العالي و المتوسط والذين اضطروا على القبول بأية فرصة عمل تتاح امامهم ،ادت الى اتجاه الاغلبية الى قطاع الخدمات.

كما وإن عملية تضخم قطاع الخدمات خاصة في العراق لا يدل على مؤشر تقدم إنما مؤشر تخلف طالما لايقترن بزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو ارتفاع في مستوى الإنتاجية،أو في متوسطات الدخول الحقيقي للأفراد عكس ما هو الحال في الدول المتقدمة (د.سمير ،(1973)، ص:190).ويتم اللجوء الى هذا القطاع بغض النظر عن مقدار العائد المتحقق . من خلال الرؤية السابقه يتبين ان ارتفاع التشغيل في الانشطه غير السلعيه والتي لجأ اليها الغالبية العظمى من الخريجين والذي يؤثر باتجاهين هما:-

1-امتصاص فائض العمل بالقطاع غير النظامي.

2- هدر في الموارد البشرية الفنية والمتعلمة ذو الكفاءات العلمية .

ان تجسيد مؤشر التخلف في الدول النامية يعود إلى انتقال قوة العمل،مع مسار خط التطور من القطاع الزراعي إلى قطاع الخدمات،دون تطور القطاع الصناعي وارتفاع انتاجيته وذلك لمحدودية قاعدته الصناعية وانعدام فرص العمل المتاحة فيه لاستيعاب قوة العمل الفائضة من الزراعة ، وهذا يشكل انعكاس واضح لعمق التفاوت في توزيع الدخول.

تمركز قوة العمل في قطاع الخدمات للاقتصاد النامي،لم يكن نتيجة تطور قطاعي الزراعة والصناعة،انما بسبب دخول التكنولوجيا في الزراعة وإحلال الآلة محل العمل ،فقوة العمل الفائضة فيه (البطالة المقنعة) لم تجد لها مكانا في القطاع الصناعي بكونه غير متطور من جهة،وضعف جهازه الإنتاجي وندرة رأسماله،والتكنولوجيا الحديثة من جهة أخرى،مما حد من دخول العمال لهذا القطاع وانتقالها مباشرة إلى قطاع الخدمات.

ثانياً : اقتصاديات التعليم(الاستثمار في التعليم)

إن الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم هو للقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وعلى أساس أن التعليم جزء لا يتجزأ من تنمية الموارد البشرية والذي يتمثل في بناء قدرات ومهارات بشرية فعّالة في المجتمع.(الدعمي،تقي:2008،ص:5)

ويعد مفهوم اقتصاديات التعليم (Economic of Education) من التخصصات أو الفروع الحديثة والتي تهتم بالانشطة التعليمية من الجوانب الاقتصادية والتي أثرت في كل من الفكر الاقتصادي والتربوي تأثيرا واضحا في العديد من بلدان العالم. أي أن الاستثمار في رأس المال البشري (اقتصاديات التعليم) يهتم بالعمليات التي يتم فيها إنتاج التعليم وتوزيعه بين الأفراد أو المجموعات المتنافسة، وتحديد حجم الانفاق على التعليم وناتجها وكفايتها الكمية والنوعية(المطوع،1987ص:30-45).

ويبحث في الجوانب الاقتصادية للعملية التربوية بما تتضمنه من تعليم وتدريب في جميع المراحل ومنها تعليم الكبار وتدريبهم، وكذلك تدريب العاملين في أثناء الخدمة والقوى البشرية المتعطلة والباحثة عن عمل. ويهتم اقتصاد التعليم بتكاليف التعليم ومردوده وبالعلاقة بين النفقة والمنفعة، سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الاقتصاد الوطني.

لقد احتلت نوعية العنصر البشري وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية حيزا كبيرا في تاريخ الفكر الاقتصادي، والمدارس الاقتصادية بدءا من المدرسة الكلاسيكية قد ناقشت هذا الموضوع باسهاب، وقد أكد الاقتصاديون بمختلف اتجاهاتهم على أهمية نوعية العنصر البشري وتأثيره الايجابي في فاعلية عناصر الإنتاج المادية، ولاسيما بعد التطورات الحديثة في الفن الإنتاجي، وهذا الامر وفر ضرورة حتمية لرفع مستوى اعداد العنصر البشري وزيادة مدة تعليمه وتدريبه. ومن المعروف أن نوعية العنصر البشري وكفاءته تتأثر بعوامل مختلفة منها التعليم والتدريب والصحة والمستوى المعاشي...، ولما كان التعليم يعد القاعدة الأساس التي تبنى عليها المهارات والمعارف وان عملياتها منتظمة ويمكن تناولها بالبحث المنظم، لذا يؤخذ جانب التعليم من قبل العديد من الباحثين ولاسيما انه ينظر اليه كاستثمار في الإنسان(pShultz,1995,p:126)، وقد اظهرت نتائج الباحثين اثر نوعية العنصر البشري في التنمية الاقتصادية ، أي قياس العلاقة بين التطور في الاستثمار برأس المال البشري وعملية التنمية الاقتصادية.

إن هذه الحقائق قد انعكست في زيادة الانفاق على التعليم والتدريب والبحث العلمي،اذ يعد هذا بمثابة عملية استثمارية منتجة وذات مردود عال تتوخى بناء وتكوين وتطوير العنصر البشري عن طريق اكتساب المهارات والخبرات والمعارف للنهوض بمتطلبات التنمية، فالعنصر البشري الكفء والمؤهل هو العنصر الأول في العملية الإنتاجية(الامانة العامة لاتحاد الغرف التجارية الخليجية،1986،ص:22).

ومن الناحية التخطيطية ولكون مدة تنمية العنصر البشري تتميز بالأمد الطويل لذا يقتضي أن يسبق الاستثمار في الإنسان وبمدة مناسبة الاستثمارات بالموارد المادية لغرض تهيئة الكوادر الفنية المؤهلة والتي ستتزايد اليها الحاجة مع تصاعد عمليات التنمية الاقتصادية .

وتدور المعالجة في مجال اقتصاديات التعليم عادة حول محورين رئيسيين :

الأول: العلاقة بين الإنفاق التعليمي والعائد المستهدف أو المأمول أو المتوقع .

الثاني: حول حجم الإنفاق وفعاليته وكفايته من حيث الوفاء باحتياجات مستقبل التعليم وتطرح دراسة اقتصاديات التعليم – من خلال هذين المحورين – قضايا وعوامل متشابكة مع المكونات الداخلة في توليفة النظام التعليمي ذاته، كما تتقاطع مع كثير من مكونات المنظومات المجتمعية الأخرى، سياسية واقتصادية واجتماعية.

وفي مقابل الفوائد الاقتصادية للتعليم (التي تهتم بها اقتصاديات التعليم) هناك المردود الاجتماعي العائد الاجتماعي الذي يصعب حسابه بالأرقام، كما أن فوائده عديدة، وهذا ما دعا كينيث Kenneth للتساؤل: هل يمكن مقارنة الفوائد دائمًا بالمال على الإطلاق؟(غنايم،2006 ،ص:86)

فالاستثمار في التعليم في كافة مراحله هو شرط ضروري ووسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم القادر على تحسين ورفع مستوى المعيشة من خلال التنمية الشاملة المستدامة وهناك علاقة بين الاستثمار في التعليم وتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وصولا إلى التنمية الشاملة، ولانطلاقة تنموية فعالة لابد من أن تستند إلى تفعيل دور الاستثمار في التعليم في النشاط الاقتصادي وتحسين نوعه وكمه والتأكيد على النوعية. وتتعامل أدبيات التنمية البشرية مع التعليم من ثلاث زوايا هي : (الدعمي،تقي،2008،ص:9)

1- الاهتمام بتوفيره كأداة لاكتساب التقانة.
2- ربط التعليم باحتياجات سوق العمل .
3- عد التعليم حقا إنسانيا يهدف إلى تحسين وضع الأفراد والمجتمعات

إن دور التعليم في النمو معروف ويتفق عليه جميع المعنيين بالتعليم والاقتصاد على حد سواء، لأن إنتاجية الفرد المتعلم تفوق إنتاجية الفرد غير المتعلم، ولأن الثورة التقنية ـ العلمية تخلق حاجات متزايدة إلى نوعيات عالية من الأفراد المتعلمين تعليما عاليا أو متوسطا من اجل توفير القدرة على التعامل مع تقنياتها وطرائقها الحديثة.كما وان السياسة الاستثمارية في التعليم وهي عديدة من أهمها نظرية الاستثمار والتي تؤكد على أن التعليم يرفع الإنتاجية، وتقوم هذه النظرية على أساسين، الأول هو أن حجم ما ينفق على البحوث العلمية والتطوير يجب أن يوزع بشكل يضمن وصول هذه النفقات إلى هذه البحوث والتقنيات التي تتمتع بخلق حافزاً للاستثمار في الاقتصاد وتقلل من الهدر في الموارد الطبيعية، اما الأساس الثاني فيقوم على أساس خلق قوى عاملة قادرة على استخدام التقنيات الحديثة، عن طريق الاستثمار في التعليم، لغرض الوصول لخلق كوادرقادرة على رفع الإنتاجية.

ثالثاً : البطاله في العراق

تتسم البطالة في العراق بأنها مشكلة مستفحلة مقابل اقتصاد بسيط يحاول النهوض ، كما ان السياسة المالية والنقدية التي تحفز الإنتاج والإنتاجية و ترفع من مستوى النمو الاقتصادي وتشجع القطاع الخاص الذي يسهم في استحداث فرص عمل جديدة إضافية، ضيعف وليست بالمستوى المطلوبة للمرحلة الحالية كما ان ارتفاع نسبة الداخليين لسوق العمل وخصوصا الشباب منهم وبالمقابل قصور في جانب الطلب عن استيعاب المعروض من القوة العاملة. ويشكل تحديا كبيرا للحكومة فهناك فجوة كبيرة في سوق العمل ، حيث لا يتوازن الطلب مع العرض ، والخطير أن طالبي العمل يتزايدون سنويا فالجامعات تخرج الوف من الخريجين،فضلا عن متسربين من التعليم يتوقع دخولهم إلى سوق العمل ولمختلف الفئلت العمرية.(مواجهة الفقر ص:29) لذا يعاني العراق من تزايد اعداد العاطلين عن العمل خاصة بين صفوف خريجي

الجامعات والمعاهد ،تزامنت هذه الحالة وبداية تحول الاقتصاد العراقي من نمط التنمية المعتمد على الاقتصاد الموجه إلى تنفيذ ما سمي بسياسات الاصلاح الاقتصادي بعد احداث عام 2003.والاعتقاد بان هذه السياسة سوف تحقيق معدل اكبر في متوسط دخل الفرد الحقيقي،وخلق فرص جديدة للعمالة وتخفيض البطالة .

ويمكننا تتبع تطور حجم مشكلة البطالة في العراق من خلال بيانات الجهاز المركزي للاحصاء حول تقدير حجم البطالة والتشغيل اذ ارتفعت معدلات البطالة الى مستويات مرتفعة خاصة بين الذكور.لقد بلغت نسبة البطالة لدى الفئة العمرية 15 سنة فما فوق عام 2003 كان معدل البطالة 28.10 % من إجمالي حجم القوى العاملة، بينما سجل انخفاضا عام 2008 بمعدل16.28% حسب ماجاء في الجدول ادناه.

جدول (1) يبين نتائج معدلات البطالة للسنوات2003- 2008

	2003	2004	2005	2006	2008
معدل البطالة	28,10	26,80	17,79	17,50	16,28
معدل التشغيل	44,10	48,50	49,55	49,72	49,39

المصدر :المجموعة الاحصائية السنوية،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، العراق(2007)

بالرغم من ان البيانات الرسميه تشير الى انخفاض معدل البطالة الاجمالي الى (14,7)ومعدل نشاط اقتصادي بلغ(20,7) (مسح شبكة معرفة العراق،2011،ص:150)،علما بان الواقع يشير الى تضاعف هذا المعدل باعلى من ذلك بكثير،من المهم هنا أن نشير إلى أن تلك الأرقام تتعلق فقط بالبطالة السافرة فهي لا تشمل البطالة المقنعة الإنتاجية كما لا تشمل البطالة الموسمية أي هؤلاء الذي يعملون في موسم معين ثم يتعطلون باقي العام ،كما لا تشمل أولئك الذين يعملون في حرف وقطاعات هامشية لا استقرار فيها والتي تسمى بالقطاع غير النظامي،تتسم بضعف الدخل للدرجة التي لا توفر الحياة اللائقة.

جدول (2) يبين اعداد العاطلين عن العمل المسجلين في قاعدة البيانات

السنوات / المحافظات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
بغداد	914	1539	606	4001	12384	13078	4348	1725	10652	11349	22924	10540
نينوى	62	2048	874	7167	4519	1255	2555	1172	1272	9222	7004	1938
كركوك	3157	676	90	4915	1681	3013	4080	90	1778	1369	1200	1456
صلاح الدين +الدجيل	0	1	0	3	0	3468	454	2872	159	3742	1551	1181
ديالى	545	1505	699	12352	480	1138	2731	825	233	1890	1088	961
الانبار	3	3028	1725	3407	3167	5079	3732	1637	7661	2711	1677	88
واسط	1	894	270	2950	2190	6647	2754	825	1344	5921	1263	1355
بابل	17	632	939	3102	5369	6775	4850	1637	3151	3534	1966	1427
كربلاء	18	328	156	958	683	3225	853	248	938	2142	1308	3924
النجف	0	1622	550	9918	1052	1438	3648	3071	6810	4815	2463	2038
الديوانية	27	4428	1196	3188	3119	1611	2549	911	1485	1290	3101	1592
المثنى	0	1427	121	191	51	122	132	563	1493	2231	458	847
ذي قار	0	2725	638	895	2564	2700	889	951	4076	10450	20561	8828
ميسان	0	4	0	1	1	0	1	1	5	21	3526	4786
البصرة	1	811	366	4019	590	382	408	365	17826	3252	2364	780
المجموع	4745	21668	8503	57067	37850	49931	33984	21982	58883	63939	72454	41741

المصدر:(عبد الحسين،2015،ص: 57-62)

*وحدات الجدول هي شخص

وفي الجدول اعلاه نجد ان ان اعداد العاطلين العمل المسجلين في قاعدة البيانات من 2003 ولغاية 2014 قد كان متذبذب بين ارتفاع وانخفاض من سنة الى اخرى ومن محافظة لاخرى وان محافظة ميسان كانت الاقل من بين المحافظات في اعداد العاطلين الى سنة 2012 هذا يعني ان هناك استيعاب في سوق العمل ويبين الجدول رقم (2) ان اعداد العاطلين المسجلين بصورة عامة أي لم يتم تحديد هل العاطل خريج ام لا ،كما ان ليس كل العاطلين تم تسجيلهم في قاعدة البيانات.

رابعاً : بطالة الخريجين

ان محاولة دراسة مشكلة بطالة الخريجن وسوق العمل في العراق وبشكل خاص محافظة كربلاء على أنها جزء من مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي انطلاقا من أن منظومة الحلول المقترحة يجب أن تنسجم مع منظومة الأسباب المشخصة ضمن أطار واقعي وعملي قابل للتطبيق .

فالممكن أن يخدم النظام التعليمي سياسات الاستخدام بتوفير احتياجات المهن من المهارات المتنوعة، وفي الوقت نفسه يمكن للنظام التعليمي من زيادة مشكلة فائض العمالة، إذا لم تكن خطط التعليم متماشية مع الاحتياجات المخطط لها من القوى العاملة، بل ينعكس على ارتفاع معدلات البطالة الظاهرة بين ذوي المؤهلات العلمية، التي يزيد فيها العرض على الطلب، وان مشكلة العراق تتجلى هنا بشكل أوضح كما مر بنا سابقا عندما تعرضنا للبطالة بشكل عام .

لقد كان التعليم يشكل بالسابق ضمانا اتجاه البطالة ولمدة طويلة سواء في البلاد النامية أو غيرها، ولكن يلاحظ الآن وبدرجات متفاوتة بروز هذه الظاهرة (بطالة المتعلمين) ولا بد من الإشارة هنا إلى أن التعليم يكون مسؤولا عن التغيرات التي تحدث في هيكل العمالة واستخدام العمالة الاجنبية الماهرة، بسبب عدم توفر عمالة وطنية، أو أن الطلب عليها يزيد بمعدلات اكثر قدرة النظام التعليمي على خلقها، وتتجلى هذه الحالة في البلاد النفطية ومنها العراق اكثر من غيرها، إذ تستقدم اعدادا كبيرة من العمالة الاجنبية لمواجهة الطلب الداخلي المتزايد بسبب رخصها، وتلبية حاجة الخطط التنموية الطموحة، مما يؤثر في هيكل العمالة وتوزيعها ، لكون استخدام العمالة الاجنبية وبكثافة ستكون له اسقاطات سلبية على استخدام وتوزيع العمالة الوطنية، إذ أن الأخيرة تفضل العمل في القطاعات التقليدية أو البحث عن وظائف إدارية وكتابية (غير عضلية) في القطاع الحديث.

نتيجة للجهود المبذولة لنشر التعليم وبكافة مراحله ، وتقديم التسهيلات اللازمة للأفراد في مجال مجانية التعليم واتاحة فرص التعليم الجامعي، كل هذا ادى إلى تخريج اعداد كبيرة من حملة المؤهلات العلمية بكافة اصناف العلوم والثقافة(وديع ،2004،ص:134) بدرجة تفوق احتياجات الطلب الحقيقي من قبل المشاريع الاقتصادية (العام والخاص) من شرائح الخريجين وتخصصاتها ومهاراتها، وهذا شكل عبئا على عملية التشغيل الاقتصادي، وبالتالي تتجسد هذه الحالة بظاهرة (بطالة الخريجين أوالمتعلمين)، التي زادت من تفاقم البطالة في البلاد، في حين يحدث العكس من ذلك تماما لو أن هناك انسجام وتناغم بين المخرجات والطلب الحقيقي للنشاط الاقتصادي، إذ أن التعليم سيؤدي إلى توسيع فرص العمل والاستخدام.

ومن المعروف أن البطالة تصيب الفئات العمرية الشابة والداخلين الجدد إلى سوق العمل اكثر من غيرهم، كما تصيب حملة الشهادات والخريجين أيضا والتي تتزايد اعدادهم في هذه البلاد، مما يدفع إلى التفكير بالمدى الذي تتم فيه كيفية الاستفادة من هذا المورد البشري المهم والحيوي، ومن الاستثمارات الممتدة في التعليم ومدى ملائمة التخصصات والعلوم للانشطة في البلاد، لاسيما ونحن نلاحظ بروز ظاهرة تمثل هدرا للموارد البشرية والمالية على حد سواء متمثلة بظاهرة (فرط التعليم)، إذ نلاحظ أن اصحاب المشاريع وأرباب العمل في القطاعين (العام والخاص) يفضلون حملة الشهادات الاعلى لسد شواغر العمل والتي كانت تعطى إلى أفراد لا يحملون شهادات عالية، والسبب في ذلك يعود إلى فائض العرض المتزايد من حملة الشهادات.

جدول (3): معدل البطالة حسب الحالة العلمية والجنس لسنة 2008 %

الحالة العلمية	بدون شهادة	ابتدائية	متوسطة	اعدادية	دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه فاعلى	اخري
ذكر	17.0	14.7	12.0	12.3	12.5	13.1	3.0	8.1	1.9	25.0
انثى	14.6	17.3	34.1	30.1	18.5	23.5	11.4	9.2	6.2	9.7
المجموع	16.4	15.0	14.2	15.2	14.6	16.1	5.3	8.4	2.7	21.4

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي "مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008، ص 35.

ونلاحظ من الجدول اعلاه ان اعلى نسبة هي لخريجين البكالوريوس وبدون شهادة ثم الدبلوم والإعدادية والابتدائية والمتوسطة والتي بلغت 16,1 و 16,4 و15,2 و15 و14,2 على التوالي وهذا لا يعني ان البطالة تقتصر على الخريجين فقط وانما ايضا هناك معدلات بطالة للذين لايملكون اي شهادة ، الا ان الفرق هو ان بطالة الخريجين قد استنزفت طاقات للدولة للفرد وبالتالي اصبح الاستثمار في التعليم استثمار استهلاكي وليس استثماراً انتاجياً لعدم استخدامه في العملية الانتاجية والتطويرية ،بينما بطالة الغير خريجين هي ايضاً عدم

الاستخدام والاستفادة من طاقاتهم من خلال تمكينهم اقتصادياً وبالتالي كل انواع البطالة تؤدي الى عبئ حقيقي على الفرد الدولة.

واخيرا لابد من القول ان في العراق الان اكثر من مائه جامعة كلها تقوم بتخريج عدد كبير سنويا من الطاقة البشرية الباحثة عن عمل، في الوقت الذي تعجز الدولة (بمؤسساتها التي لازالت تتحكم فيها القوانين السابقة الاشتراكية) على ايجاد مراكز وظيفية حكومية لهم (زيادة العرض)، كما في نفس الوقت هنالك عوده ليست بالقليلة من المهاجرين والمبعدين وغيرهم من غادر القطر، في الوقت الذي أقدمت الدولة على خطوات كبرى في هذا المجال اذ انها تمكنت من تعيين اعداد كبيرة في سلك الجيش والشرطة والحمايات وغيرها من مرافق الدولة بالاضافة الى فتح ابواب التعيين الى الوزارات المتنوعة والذي في الواقع اوصل عدد موظفي الدولةالى اكثر من اربعة ملايين شخص اي 13-15% من عدد نفوس العراق وهي نسبة جدا عالية في عداد الدول التي تعمل ضمن منطوق السوق الحر. الشعب بدا يضغط بشكل كبير على السلطة التنفيذية لاستيعاب العدد الكبير من الخريجين والمواطنين، من جهة اخرى كان لنواب البرمان والصراع السياسي اثره الكبير، كذلك الواقع الارهابي وغيرها من العوامل التي تدفع الحكومة باتجاه تعيين العدد الكبير من الموظفين، في الوقت الذي لاتحتاج الدوله الى عشر اعداد هذا العدد أو ربما اقل،وهذا مايزيد من ظاهرة البطالة السافرة والمقنعه.(شبر،2012،ص:1)

ويمكن تصنيف الخريجين في العراق من ناحية قابلياتهم للحصول على عمل على ثلاثة أصناف (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2006)

الصنف الأول: الخريجون الذين تلتزم مؤسسات الدولة بتعينهم مركزياعلى وفق ضوابط محددة، لأنهم يمثلون حاجة فعلية لها، وتتركز اختصاصات هذه الفئة في الوظائف التي تدخل ضمن الخدمة العامة الضرورية التي تقدمها الدولة لافراد المجتمع مثل الاختصاصات الطبية والتعليمية.

الصنف الثاني: الخريجون الذين يمثلون جزءا من حاجة دوائر الدولة والقطاع الخاص المستمرة كالاختصاصات الهندسية وبعض الاختصاصات العلمية، ويمكن أن يضاف لهذا الصنف حملة الشهادات العليا في اختصاصات معينة.

الصنف الثالث: خريجون لا تلتزم الدولة بتعينهم لمحدودية الحاجة إلى خدماتهم، ويقع ضمن هذه الشريحة معظم الخريجين العاطلين، نتيجة عدم امتلاكهم المؤهلات والخبرات التي تتسق مع احتياجات سوق العمل الحقيقية، مما يضطر هؤلاء إلى العمل في بعض النشاطات الهامشية في قطاعي الخدمات والتوزيع، لذا فان معظم هذه الفئة يمكن ادراجها تحت ما يسمى بالبطالة المقنعة بسبب ممارستهم لأعمال لا تنطبق واختصاصهم.

خامساً : اسباب بطالة الخريجين

ان تحليل اسباب البطالة في العراق لا يقتصر على تحليل سوق العمل لكون البطالة نتاج تفاعل الطلب وعرض العمل ،بل هناك ظروف خاصة تجعلها تتأثر بعوامل خارجية وداخلية قد يكون بعضها يصعب السيطرة عليه ومن هذه الاسباب هي بطالة الخريجين او المخرجات التعليمة ومدى موائمتها مع سوق العمل،(كاظم ،2011،ص: 9)

وإن من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى استفحال البطالة هو المستوى المتدني لنسبة النمو الاقتصادي الحقيقي الذي يكون غير قادر على امتصاص القوى العاملة الراغبة بالعمل ،كما ان التكوين العلمي والمهاري لقوة العمل العراقية متدنيا الى حد كبير ويحتاج الى تطوير حقيقي في التعليم والتدريب سواء لرفع إنتاجية قوة العمل في الوحدات الاقتصادية القائمة او لتأهيلها للتعامل مع تقنيات اكثر حداثة في المجالات عالية التقنية.وفي هذا الصدد يمكن القول أن هناك أسبابا عديدة أدت إلى هذا النوع من البطالة، أي إلى ارتفاع معدلات البطالة في صفوف المتعلمين فضلا عن ما ذكرناه سابقا لعل من اهمها:

بقاء الامور على وضعها الحالي، أي : يكون القطاع العام هو القائد لعملية التنمية وبقاء الرواتب واجور العمال والموظفين بحسب سلم الرواتب المعمول به وتصبح اسواق العمالة المحلية مشوهة مقتصرة على قطاع واحد مؤثر ويكون فيه ذوو التعليم الاعلى يتقاضون معدل اجور اعلى من ذوي التعليم المنخفض بغض النظر عن مستوى الاداء أو الكفاءة، كما أنّ وتيرة نمو اجورهم هي اعلى من حالة ذوي الدخل المنخفض، وبذلك يصبح القطاع العام بدون تحديث وتكون عملية التنمية مشوهة تعتمد على القطاع العام وينحصر دور القطاع الخاص ونشاطه فيها وفي هذه الحالة يصبح أثر التعليم محدود ولا يؤدي الى زيادة الانتاجية كما أنّ الاسواق تتخلها بطالة الخريجين ويكون القطاع العام هو المستقطب الاساس للعمالة المتعلمة مع فروقات الرواتب بين القطاعين العام والخاص مما يؤدي ذلك إلى انخفاض إنتاجية المتعلمين إلى مستويات ادنى من امكانياتهم (طالما هناك راتب مضمون في نهاية الشهر). وسوف يترتب على ذلك ضعف برامج التنمية الاقتصادية في العراق ودول العالم النامي وتصبح تنمية مشوهة مما يؤثر على عوائد التعليم وبالتالي محدودية تحقيق الاهداف الانمائية للالفية من معدلات الالمام بالقراءة والكتابة بين الشباب والبالغين وصافي الالتحاق.

عدم تمكن النظم التعليمية والتدريبية بكافة مراحلها ومستوياتها في بناء وصقل المهارات والابداع والابتكار لدى المتعلمين، كذلك عدم تنمية الاتجاه نحو العمل المنتج والابداع الفردي وروح المبادرة لاقامة

مشاريع خاصة بهم، بدلا من انتظارهم لمدة طويلة بدون عمل، لحين الحصول على وظيفة في مؤسسات الدولة أو مشاريعها، وقد تطول هذه المدة لاسيما ونحن نلاحظ تراجع وضعف قدرة القطاع العام ومؤسسات الدولة في استيعاب العمالة، بعد تبني تطبيق نهج الاصلاح الاقتصادي، والتوجه نحو تشجيع الاستثمار من قبل القطاع الخاص.

عدم قيام المشاريع والمؤسسات الإنتاجية في هذه بدورها في تنشيط وايجاد فرص عمل جديدة وملائمة، مع عدم اضافة طابع المرونة والتكيف في قطاعي التعليم والتدريب فيما يتعلق بالانماط والاساليب الجديدة لتنمية الطلب على العمل، وتخفيف من حدة البطالة المتعلمين ، ومن ثم البطالة ككل فيها.

سوق العمل في الوقت الراهن يشهد صعوبات وتحديات قائمة بين العرض والطلب بسبب عدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات السوق، واستمرار نمو مخرجات التعليم الجامعي الحكومي في تخصصات تفوق حاجة سوق العمل مع عدم توافق مؤهلات الخريجين العاملين مع متطلبات وظائفهم التي يمكنهم العمل بها، وهذا يؤكد أن النظام التربوي - التعليمي الحالي لم يهتم بجودة العملية التعليمية، ولم يهتم بإعداد العمالة الماهرة التي يستطيع النهوض بالتنمية.

اعداد أفواجاً من الخريجين في تخصصات ذو حاجة ضعيفة لها، كما أن بعض الأقسام الجديدة التي تم إنشاؤها في بعض الكليات لم يتم الاستفادة منها رغم حاجة المؤسسات التعليمية لها (مثل أقسام الإرشاد النفسي التربوي، والتربية الخاصة، وتعليم الكبار، ورياض الأطفال وغيرها) وهذا بدوره يدل من ناحية على غياب الجامعة ومؤسساتها عن متطلبات التنمية ومشكلات المجتمع، وحاجاته، وهو من ناحية أخرى دليل على سوء تنسيق بين مؤسسات التعليم مع بعضها، ومؤسسات التعليم وسوق العمل، وعدم وجود رؤية واضحة لدى الجامعات لاحتياجات المجتمع وسوق العمل، ناهيك عن تدني المستوى التعليمي في المجالات النظرية والتطبيقية.

لقد أثبتت الحقائق العملية والتجارب على أن فروقات الأجور تخضع لاعتبارات وتقاليد اجتماعية وتاريخية، تميل إلى ترجيح تلك الفروقات لصالح الأعمال والمهن الإدارية بشكل اساس، لذا وبسبب استجابة الأجور لهذه المؤشرات نجدها تتجه اتجاها خاطئا(Turnham & I,1977.p:77)،وينطبق ذلك بشكل خاص على اختلاف الأجور بين بعض المهن والمهارات البدنية واليدوية، إذ تميل تلك الفروقات إلى الاعمال اليدوية، لذا فان الاتجاهات الخاطئة في الاجور تعد من اسباب انخفاض الإنتاجية بمقدار اعاقتها لتكوين المهارات والمهن للخريجين خاصة.

ظاهرة الفساد المالي والإداري في بعض مؤسسات الدولة فهي من جانب تعمل على ضياع فرص التنمية وبالتالي تقليص فرص العمل مما يعرض التنمية إلى الهدر بسب سوء الأداء .

يلعب النظام التعليمي دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي على أنه يؤمن موارد بشرية بالكم والنوع المطلوب ،الا ان التشوهات التي حصلت في تخصيص الموارد أثرت في اتجاه النظام التعليمي ،أذ ساد التفضيل للتخصصات الأدبية على التخصصات العلمية ، كذلك تفضيل التوظيف العام غير المرتبط بالإنتاجية قلل من أهمية التعليم ، ذلك بان المؤهلات العلمية استخدمت لاحتساب الرواتب والاجور وليس لغرض الكفاءة الإنتاجية ،وهذا يتوجب ان توثق العلاقة بين النظام التعليمي وسوق العمل وان يستهدف هذا النظام العاطلين عن العمل من خلال برامج التأهيل والتدريب وان توثق العلاقة بين المجتمع والجامعة بصفتها في إعداد جيل من المتعلمين يلبي حاجة السوق ، والمشكلة تكاد تكون أكبر،وبخاصة انها تمثلت في بطالة الخريجين، وهذا يستلزم إعادة النظر في النظام التعليمي بشكل كامل كي يتناسب مع التطورات الاقتصادية. (كاظم، 20011،ص:8)

جدول (4) معدل االبطالة والنشاط الاقتصادي للأفراد حسب التحصيل العلمي والمحافظة لسنة2011

المحافظة	اعدادية		دبلوم معهد فاكثر		اخرى		الاجمالي	
	معدل النشاط الاقتصادي	معدل البطالة	معدل النشاط الاقتصادي	معدل البطالة	معدل النشاط الاقتصادي	معدل البطالة	معدل النشاط الاقتصادي	معدل البطالة
دهوك	33,3	9,3	83,6	8,2	41,7	0,0	37,6	9,0
نينوى	38,3	6,2	82,0	12,9	50,0	0,0	42,1	7,3
السليمانية	42,2	15,8	85,8	10,2	48,4	11,7	45,4	15,0
كركوك	38,9	2,2	81,2	4,2	49,1	0,0	42,8	2,5
اربيل	38,9	8,4	79,7	3,5	37,7	2,6	42,9	7,3
ديالى	36,5	14,2	86,8	17,3	36,6	13,3	42,3	15,0
الانبار	43,1	20,0	89,5	9,5	38,8	36,6	48,0	18,1
بغداد	38,7	9,3	78,2	10,5	43,9	14,6	44,7	9,7
بابل	41,0	8,9	89,0	12,0	45,6	11,0	45,8	9,5
كربلاء	39,0	8,9	81,7	11,0	65,6	46,9	43,2	9,6
واسط	42,8	8,9	73,7	10,5	49,0	38,1	46,8	9,7
صلاح الدين	38,9	12,2	84,1	12,2	46,3	37,1	43,1	12,4
النجف	43,2	9,2	86,0	15,4	34,1	0,0	47,8	10,4
القادسية	36,3	13,9	83,7	13,1	36,7	8,3	41,8	13,7
المثنى	37,0	15,0	88,6	12,0	55,8	2,9	40,6	14,5
ذي قار	35,5	19,9	88,2	16,8	40,2	63,1	40,5	19,4
ميسان	38,7	16,2	89,0	12,2	13,1	11,4	43,2	15,4
البصرة	38,2	11,5	84,6	6,4	30,2	0,0	43,6	10,3
الإجمالي	39,0	11,2	82,5	10,8	42,6	13,1	43,8	11,1

المصدر :وزارة التخطيط/الجهاز المركزية للاحصاء/المجموعة السنوية(2012-2013) الباب الخامس-احصاء الأحوال المعيشية،ص:153.

من خلال الجدول اعلاه لمعدلات البطالة والنشاط الاقتصادي حسب التحصيل العلمي للمحافظات كافة نجد ان معدلات النشاط الاقتصادي الاجمالي كانت متقاربة بين 40,5 في ذي قار و48 في النجف وكانت كربلاء43,2 وبقية المحافظة ضمن هذين المعدلين بينما معدلات البطالة متفاوتة ففي محافظة كربلاء كانت مقاربة لمثيلاتها من المحافظات الأخرى وقد بلغت تقريبا 9,6 %، و اعلى نسبة سجلت في محافظة ذي قار اذ بلغت 19,4 واقل نسبة كانت محافظة نينوى واربيل وبلغت 7,4 .

مما سبق نلاحظ في محافظة ذي قاركانت اقل نسبة للنشاط الاقتصادي من الخريجين وبالرغم من ذلك نجد انها لم تستطيع ان توفر فرص عمل في سوق العمل اذ انها سجلت اعلى نسبة بطالة بين المحافظات.

كما نلاحظ ان معدلات النشاط الاقتصادي كانت الاعلى لخريجين الدبلوم المعهد فاكثر من بقية التحصيل العلمي في جميع المحافظات .

وتم تشخيص أهم أسباب البطالة بعدم موائمة مخرجات التعليم كما ونوعا مع احتياجات سوق العمل زيادة على عدم قدرة القطاع الحكومي على استيعاب عماله جديدة وضعف أداء القطاع الخاص. يدل على ان هناك عدم موائمة حقيقية بين سوق العمل والخريجين.

سادساً : مقترحات للحد من بطالة الخريجين وسبل الموائمة مع سوق العمل

1- مقترحات ترتبط بالسياسة التعليمية

بالامكان إيجاد حلول ومقترحات سريعة قصيرة الاجل وطويلة الاجل لإعادة تأهيل وتدريب خريجي الجامعات، ومعاهد التعليم الفني والتدريب التقني الذين لم يحصلوا على فرص عمل حتى الآن، وبما يتطلبه سوق العمل من نوعية وكمية.

ان عائد عناصر الانتاج تحكمه عوامل واعتبارات مختلفة تتمثل في قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وما يحيطها من جوانب اجتماعية وسياسية واقتصادية، لذلك يصعب تحقيق حالة التوازن، ولا يمكن ربط عائد العنصر الانتاجي مع الانتاجية الحدية، وتزداد الصعوبة عندما يكون عنصر الانتاج هو رأس المال البشري الذي تحكمه العديد من الصعوبات والتحديات ومنها الحروب التي مر بها البلد والاحتلال الاخير وما رافقه من تردي الاوضاع الامنية واعمال العنف والتهجير والتهديد التي جميعها انعكست على النشاط الاقتصادي وسببت ضعف الاداء، فضلاً عن سوء توزيع الموارد وهروب رؤوس الاموال بمبالغ ضخمة إلى الخارج وهجرة الكفاءات واصحاب رؤوس الاموال، فضلاً عن العديد من التحديات،فهنا يجب التركيز على أهمية إجراء مراجعة وتقييم شامل لكافة السياسات والخطط والأهداف والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بالنظام التربوي والتعليمي بدءا بإعادة النظر في مراحله، ونوعيته، وبنيته، وأهدافه، وفلسفته، وتنظيماته، وتجهيزات، ومحتويات مناهجه، والعاملين فيه، وأساليب وطرق تقييمه وتقويمه، وعلاقاته بحاجات المجتمع ومطالب التنمية، وسوق العمل، وغيرها.يمكن أن تتخذ خطوات هامه وجاده لاعداد القوى العامله من الخريجين ومايتناسب وحجم ومتطلبات واليات السوق.لذا على الأنظمة التعليمية اتخاذ الخطوات الاتية:

1- التنسيق بين وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل ، التربية والتعليم، التعليم الفني والتدريب المهني لتسخير كافة الإمكانيات والتجهيزات بما يحقق إعادة التأهيل والتدريب المطلوب، ولن يتأتي ذلك إلا بوجود إرادة سياسية جادة لانجاز هذا المطلب في فترة زمنية محددة لا تتجاوز عاماً واحداً مع الاستمرار بعد ذلك في إعادة التأهيل لمن لا يزالون بحاجة إليها.
2- التنسيق مع القطاعات الاقتصادية لترجمة احتياجات القوى العاملة إلى مناهج دراسية ومنح تعليمية للطلاب.
3- التواصل والتعاون مع الحكومات لتوفير بيانات تساعد على توجيه السياسات.
4- تعزيز برامج التدريب التقني والمهني لتلبية المهارات التي تحتاجها تلك القطاعات.
5- توفير أو زيادة فرص التدريب ونماذج التعلم أثناء العمل للمواطنين الشباب وهم في مرحلة الدراسة الثانوية في مؤسسات التدريب أو الجامعات

وفي واقع الحال، بمقدور مؤسسات الأعمال الكبرى ، ولاسيما المؤسسات المملوكة للدولة، تأدية دور بنّاء في عملية خلق فرص العمل ومعدل النمو بفضل الاستفادة الملائمة من منظومات عملها، بينما يتعين على القطاع التعليمي اعتماد مناهج أكثر عملية من خلال التركيز على الأولويات الفورية، مع الشروع في إصلاح الأنظمة على المدى الطويل.

2- مقترحات ترتبط بالسياسات الاقتصادية

ثمة حاجة لإيجاد نماذج جديدة لمواجهة معدلات البطالة بين اوساط الخر يجين. وعند الشروع في تنفيذ هذه النماذج، ينبغي أولاً تحديد الوظائف المحتملة، ثم تصميم برامج تدريب مخصصة لتوفير المهارات المطلوبة. وتعتبر الحكومات ومؤسسات الأعمال والأكاديميين هم الجهات المعنية الرئيسية المشاركة في هذا النموذج، والتي يتعين عليها مضافرة جهودها لموائمة مهارات القوى العاملة مع الاحتياجات الاقتصادية الوطنية، وبهذه الطريقة يمكن تعظيم أثر النهج الجديد ،لخلق مزيد من فرص العمل للخريجين ويمكن ايجازها بما يلي:

أ- التشجيع والحوافز

تأتي أهمية قيام قطاع اقتصادي تعود ملكيته للدولة ويتحمل مسؤولية النهوض بعملية التنمية وتحريك اقتصادياتها المختلفة الساكنة لتمكين الاقتصاد الوطني من تجاوز مرحلة التخلف، عن طريق زيادة إنفاقها الحكومي على البرامج الاستثمارية المتنوعة عند عدم كفاية استثمارات القطاع الخاص اللازمة للنهوض بأعباء التنمية أو توجهها نحو قطاعات غير منتجه عديمة الجدوى من وجهة النظر الاجتماعية.

ولابد من التنويه هنا ان وجود المنظومات التعليمية والتدريبية لا تضمن وحدها توفير المهارات والتخصصات اللازمة، وانما يجب حفز وتشجيع الافراد على اكتساب المهارات والتخصصات في الفروع المطلوبة، وهذا لا يتم إلا عن طريق تعديل هيكل الأجور لصالح فئات الأيدي العاملة النادرة والمطلوبة للعملية الإنتاجية (لأن من ابرز الجوانب التي يؤدي فيها التعليم دورا أساسيا في سوق العمل هي العلاقة المثبتة في كل بلاد العالم تقريبا والتي تقول أن ذوي التعلم الاعلى يتقاضون اجورا اعلى من ذوي التعليم المنخفض) كما أن وتيرة أجورهم هي أعلى ايضا، وتفسير ذلك يعود إلى انصار نظرية رأس المال البشري وتوابعها، التي تعتقد بأن تكلفة التعليم مرتفعة سواء كانت التكلفة المباشرة (الإنفاق على التعليم) أو تكلفة الفرصة وهي التي يمكن قياسها بالدخل الفاقد الناجم عن الالتحاق بالدراسة عوضاعن الدخول مباشرة إلى سوق العمل بمستوى تعليمي أدنى.والآن لا بدّ من التلميح إلى نقطتين

الاول :لأثر هيكل الأجور في قدرة الاقتصاد على توسيع فرص التشغيل المنتج وتقليل حجم البطالة في البلاد النامية، إذ يكون من الضروري تعديل ذلك الهيكل باستمرار لصالح الفئات النادرة من الأيدي العاملة والفئات ذات التأثير الاكبر في العملية الإنتاجية، أي هناك حاجة لربط هيكل الأجور بأنظمة تقييم العمل التي تميز هذه الفئات.

الثاني:أن يكون من الضروري لتشجيع أقصى تشغيل ممكن أن يكبح ميل الاجور نحو الارتفاع، مع ربط هذه الزيادة

بالإنتاجية، ولكن مع المحافظة على مستوى لائق من الحد الأدنى للأجر،ليضمن المحافظة على نشاط السوق وهذا يعد من الحوافز المهمة.

ب – دعم المشاريع الصغيرة

مصدر الآخر الذي يؤدي دوراً رئيسا في تحسين الوضع المالي للدولة ، فيتمثل بعوائد الخصخصة والمتحققة من عملية البيع الكلي للمؤسسات والشركات العامة ، وتلك العوائد التي يعاد استثمارها لتحقيق مجموعة أهداف اقتصادية واجتماعية ، وخاصة تطوير المشاريع الاستراتيجية ودعم البرامج الأجتماعية ، من بينها تدريب وتأهيل الشباب ، وتمويلهم بالقروض لأقامة مشاريع صغيرة تساعدهم في تدبير معيشتهم(مثال على ذلك :- تأسيس ورشة صبغ وسمكرة السيارات ،او فتح محل خياطة وتطريزبما يرفع والصناعة اليدويه في البلد)،وتكون هذه القروض بدون فائدة ويتم تسديدها باقساط شهرية بسيطة وطويلة الامد .

تمثل المشاريع الصغيرة "مجموعة الفعاليات التي يباشرها فرد واحد على مجموعة صغيرة من الافراد والمعدات باستخدام نمط الاتصال المباشر والادارة الاشرافية من أجل تحقيق أهداف محددة" ويمكن تعريف المشروعات الصغيرة بأنها "تلك المشاريع التي يمتلكها واحد أو اثنين من المنظمين وتتخذ من قبلهم جميع القرارات الاقتصادية والادارية والفنية" (ماثيان ،1997،ص:22) إذ أصبحت المشروعات الصغيرة تمثل إحدى القطاعات الاقتصادية التي تحظى باهتمام كبير على المستوى العالمي كما تحظى باهتمام المنظمات والهيئآت العربية والاقليمية والدولية.

جدول (5)دعم المشاريع الصغيرة خلال عام 2012 من خلال مشاريع القروض الصغيرة ضمن برنامج الاستراتيجة الوطنية لتخفيف الفقر

المحافظة	المعاملات قيد الانجاز	المعاملات الواردة الى مقر الدائرة	عدد المعاملات المدققة	عدد الاستمارات المصادق عليها
المثنى	1750	457	97	0
الديوانية	1150	86	65	23
كربلاء المقدسة	135	130	43	69
واسط	990	729	320	149
بابل	763	135	0	0
صلاح الدين	1200	405	84	0
ديالى	882	36	36	0
المجموع	6870	1978	645	241

المصدر :عبد الحسين ،2015، ص63

ومن خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان التمويل قد اقتصر على 7 محافظات فقط،ويشير ذلك الى وجود مشاكل تمويلية في الحصول على رصيد مالي لتمويل ودعم المشاريع الصغيرة في باقي المحافظات.

ولابد من الاشارة هنا إلى أن المشروعات الصغيرة تحتاج إلى التمويل في مراحل حياتها ابتداءً من تأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطوير المشروع وتنميته وتحديثه، وكذلك في حالة استعداد المشروع أو الصناعة إلى الانطلاق نحو الاسواق التصديرية، كما تحتاج المشروعات الصغيرة الى التمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الاسواق ومسايرة تطورات الانتاج، فضلاً عن الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي،وتشمل مصادر التمويل مايلي:

نظام التمويل الداخلي يشمل المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو أجمالي المدخرات العائلية.

نظام التمويل الحكومي يشمل:

1- المصارف التجارية الحكومية.

2-الوزارات ذات العلاقة (الصناعة/ الزراعة/ عمل)

3- المصارف المتخصصة (المصرف الصناعي/ الزراعي/ التعاونيات)

ويمكن لهذه الجهات أن تقدم التمويل اللازم للمشروعات الصناعية الصغيرة وفق شروط معينة والاقتراض من مصادر أخرى تتمثل عادةً في مؤسسات الاقراض المتخصصة، وعادةً ما تكون المؤسسات مدعومة من قبل الحكومة .

مصادر التمويل غير الحكومي (الأهلية): وتُعدّ في هذه الحالة البنوك التجارية مصدراً ممولاً للمشروعات ومنها الصغيرة، موضوع البحث. إذ أن المشروعات الصغيرة تحصل على قسم من التمويل عن طريق القروض من البنوك التجارية أو الاستثمارية وهذه القروض منها قصيرة الاجل ومتوسطة ومنها طويلة الاجل. ولابد من التذكير من أن البنوك التجارية عادةً ما تلجأ إلى الاقراض قصير الاجل بصورة عامة ومتوسطة الاجل نوعاً ما، هذا في الوقت الذي تحاول فيه الابتعاد قدر الامكان عن توافر الائتمان طويل الاجل وتقديمه، ولذلك فإن المشروعات الصغيرة تواجه صعوبات في الحصول على التمويل من البنوك التجارية، ذلك أن تلك المشروعات تحتاج للائتمان طويل الاجل الذي تفضل البنوك التجارية على الاغلب عدم اللجوء إليه، تخوفاً من عدم قدرة هذه المشروعات الصغيرة على تقديم الضمانات اللازمة التي يطلبها البنك، إذ تشمل مصادر التمويل غير الحكومية (المصارف التجارية الاستثمارية والمصارف الاسلامية - منظمات التمويل الأهلية المحلية المسجلة لدى الدولة- مصادر التمويل الدولية: في حالة عدم قدرة الامكانات الذاتية والحكومية من توفير التمويل اللازم - الاستثمارات الخارجية وتنقسم إلى (استثمارات مباشرة , استثمارات غير مباشرة)- القروض - المساعدات الخارجية إذ إن القروض تسترد والمساعدات الخارجية لاتسترد.)

هـ- مؤسسات الاقراض المتخصصة:

جاء إنشاء المؤسسات الاقراضية المتخصصة في معظم دول العالم كرد فعل لتجنب توجه البنوك نحو توافر الائتمان طويل الأجل للمشروعات الصغيرة، في الوقت الذي تركز فيه نشاطها الائتماني في مجال القروض قصيرة الاجل، للحصول على الربح السريع، وعليه كان لابد من إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم التسهيلات الائتمانية المتوسطة وطويلة الأجل لمختلف القطاعات الاقتصادية، ولذلك على وفق شروط وأساليب محددة ومميزة عن تلك المتبعة في البنوك، في محاولة للاسهام في عملية التنمية الاقتصادية، واتاحة المجال أمام مختلف المشروعات الصغيرة لتؤدي دورها المهم في الاقتصاد الوطني(محروق ومقابلة،2006،ص:6).

ج :التوجه صوب القطاع الخاص

على افتراض تحقيق الاستقرار السياسي وهو شرط اساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنشيط حركة الاقتصاد من خلال تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية امنه ومستقرة ويتم فيه المبادرة إلى تشجيع دور القطاع الخاص ومضاعفة جهوده في عملية التنمية،ولكن يبقى هاجس التوظيف الحكومي عند الشباب بما يوفره من أمان ومزايا هو المحرك على تشجيع الانخراط في الوظائف الحكومية ،لذا لابد من دعم القطاع الخاص والعمل على زيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي يمكن أن يتم عن طريق تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ففي عام 1974 كان عدد المنشآت الصناعية الصغيرة نحو 2633 مشروع يعمل فيها نحو 59 ألف شخص، وتولد خمس القيمة المضافة في مجمل الصناعات التحويلية، وقد وصل عددها حتى عام 2005 نحو 21826 مشروع قائم، و 11625 مشروع تحت التأسيس.مما يعني أن دعم هذه المشاريع وتطويرها يمكن أن يساعد وبشكل كبير في استيعاب البطالة أو جزء منها حيث أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تشكل نسبة مهمة من النشاط الاقتصادي للعديد من دول العالم.

تبرز حاجة الاقتصاد العراقي لتطوير هذه الصناعات لما لها القدرة على تلبية حاجة الطلب المحلي، وقدرتها على خلق فرص عمل ولكافة الفئات وللخريجين خاصة ،لاسيما في الأمد القصير فضلاً عن تنوع مصادر وأنشطة الاقتصاد الوطني خارج القطاع النفطي، فهذه الصناعات تتميز بقلة رأس المال الضروري لتأسيسها وبساطة المكونات التنظيمية التي تحتاجها مما يعطيها ميزة كبيرة في الاستقلالية عن الصناعات الكبيرة ومما يساعد على انتشارها في كافة محافظات القطر، لذلك فإن توفير الفرص الاستثمارية لهذه الصناعات هو جزء من سياسة إصلاحية قصيرة الأمد لإنعاش الاقتصاد العراقي والتخفيف من حدة مشكلاته الاقتصادية، وإن استراتيجية تنشيط القطاع الخاص هي خطوة مهمة لبناء الاقتصاد الوطني وإحدى الحلول الضرورية للخروج من أزمته الاقتصادية.لكن الاختلاف في التوقيت الملائم لتطبيقها ،لاسيما بعد فشل مركزية الدولة للنشاط الاقتصادي، واخفاق القطاع العام في اتباع سياسة إصلاحية ترفع من الكفاءة الاقتصادية لمشاريعه.

إن سياسات الاصلاح الاقتصادي (الخصخصة) ستزيد من ظاهرة البطالة خاصة للعاطلين فعلا كما انها قد تؤثر على فرص العمل بالنسبة للذين يدخلون سوق العمل اذا لم تتوفر لديهم فرص التدريب المناسبة التي تمكنهم من الانخراط في القوى العاملة بكفاءة على إن هذه السياسات سيكون لها اثر في اعادة توزيع القوى العاملة على الانشطة الاقتصادية وزيادة تنقلها افقا بحيث تتحق كفاءة وانتاجية اكثر ،شرط إن تتوفر فرص التدريب الازمة.

د - جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

إن تنمية الموارد البشرية تشكل جزءا متكاملا من التنمية الاقتصادية هذا فيما اذا اعدّ البشر موردا من الموارد، فبما أن أصل رأس المال المادي يتزايد باستثماره كذلك رأس المال البشري يتزايد بالاستثمار بطرائق وأساليب مختلفة كالتعليم والتدريب والبحث العلمي.

ويلاحظ إن الزيادة في الإنتاج التي تحققت في البلاد المتقدمة كانت كبيرة ولا يمكن تفسيرها إلا عن طريق دور التعليم وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري، إذ أن العلاقة بين زيادة الاستثمار هذا وبين زيادة الإنتاج المتحقق تعتمد على مدى الكفاءة التي يتم بها استخدام رأس المال المادي، وان ابرز العوامل التي تؤثر في هذه الكفاءة هي كفاءة ومهارة اداء اليد

العاملة بمختلف أنماطها.
بأن توسيع حجم الوحدات الإنتاجية يتطلب زيادة في حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة، ومن المعروف إن زيادة أحجام الوحدات الإنتاجية مع ما يرافقها من وفورات بسبب اقتصاديات الحجم تعود بالفائدة على الإنتاج المتحقق، ومن ثم على النمو الاقتصادي مما يعني أن التعليم يسهم في التنمية الاقتصادية.
أن المشكلة التي تصيب الخريجين اليوم وما يعانونه من إحباط وقلة فرص العمل وما ينتج عنه من بطالة حادة هي في ضعف الاستثمارات وفي ضعف القوانين والأنظمة التي تحكم العمل بها في القطاع الخاص،لذا يجباستصدار نظام او قانون يلزم المستثمرين الاجانب (شركات وافراد) والشركات المنفذة للمشاريع الاستثمارية في العراق استخدام العمالة العراقية فقط ومنع دخول العمالة الأجنبية للعمل في العراق باستثناء الخبراء والفنيين (على الأقل لعشرة سنوات قادمة).
وان تسهيل حركة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لغلق الفجوة السالبة بين الادخار والأستثمار المحلي ، التي تعاني منها بعض الأقتصادات النامية والتي تؤدي بدورها إلى زيادة دخول المصادر المالية إلى الدولة لغرض فتح اسواق جديدة وزيادة فرص العمل ، ووضع تكنولوجيا حديثة متطورة فضلاً عن تأهيل وتدريب العاملين عليها ، والتي سيكون لها تاثير إيجابي على القطاع الإنتاجي والنمو الاقتصادي ومستوى الاستخدام للبلد(الأمم المتحدة،2002،ص:9).
الاستثمار الأجنبي له جانبان : جانب ايجابي وجانب سلبي، وتفوق جانب على اخر يخضع لعدة اعتبارات يتعلق بتدفق الاستثمار الأجنبي ونسبته إلى الاستثمار الكليّ، ونوع القطاعات ونوع الأنشطة المستثمرة فيها.
ولا شك أن الجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي يتمثل في ان هذه الاستثمارات ستساعد على توليد فرص عمل جديدة في الانشطة الاقتصادية المختلفة مع تحقيق إنتاجية وربحية اكثر ، وستعمل على جذب الكثير من الايدي العامل والافراد العاطلين للالتحاق بهذه الانشطة والوظائف على المدى الطويل، والحصول على اجور ومرتبات مرتفعة للعمال والموظفين، الامر الذي سيؤدي إلى امتصاص البطالة وتحسن مستوى معيشتهم ولكي يلتحقوا بهذه الاعمال والوظائف سوف تدفعهم شروط العمل إلى التأهيل والتدريب.
كما ان الاستثمارات الاجنبية عادة ما تجلب معها التكنلوجيا والتقنيات الحديثة والإدارة العلميةالحديثة الواعية، مما يساعد على توليد طفرات نوعية في العمل الاداري و العملية الانتاجية والتأثير على القطاع الخاص المحلي للاقتداء به، بما تولده المنافسة من تسابق على تطوير وتحسين العمليات الانتاجية والخدمية المنفصلة وهذه تتلائم والمؤهلات العلمية التي يحملها الخريجون.
واذا ما تحقق لها المناخ الاستثماري المناسب، فان الارباح المتحققة سوف تتجه إلى استثمارات جديدة وهو ما يعني أن الأرباح لرأس المال الأجنبي المستثمر سوف تبقى في البلد، وتستثمر في العملية الإنتاجية مما يدفع الاقتصاد القومي إلى مزيد من التطور والنموّ والزيادة في فرص العمل والتشغيل والقضاء على البطالة .
وبالتالي فان الاستثمارات الاجنبية تسهم في زيادة الايرادات الضريبية للدولة من الارباح المتحققة لرأسمال الأجنبي المستثمر والتي تعد من أهم مصادر تمويل ميزانية الدولة،والتي تأخذ بنظر الإعتبار مصلحة المجتمع في إعادة توزيع الدخول لدعم برامج الإعانات الاجتماعية وشبكات الضمان الإجتماعي الاخرى (كالصحة، التعليم ..... الخ). دون ان تؤثر تأثيرا ملموسا على المصلحة العامة للدولة، بل على العكس ستكون التغذية العكسية عائدة على اقتصاديات التعليم.

هـ- تحسين القدرة التنافسية الدولية .
إن لتحسين القدرة التنافسية لدولة ما أو لصناعة يتم الإعتماد على السياسات والإجراءات، التي من شأنها توسيع قاعدة الموارد المتاحة للدولة أو للصناعة والمتمثلة بالرأسمال المادي، والتكنولوجي والرأسمال البشري، ورفع كفاءة استغلال تلك الموارد من خلال الاستخدام الأمثل لها داخل المشروع، ويتحقق ذلك عندما يتهيأ المناخ الاستثماري المناسب الذي يسمح بتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة بأقل التكاليف على ان يرتبط ذلك بمستجدات السوق العالمية من ناحيتي عرض الإنتاج والطلب عليه.
وذلك عندما يلبي الإنتاج رغبات أو طلبات المستهلكين من حيث الجودة والنوعية، وعندما تعكس أسعار السلع تكلفتها الحدية وأن ذلك لا يتم إلا من خلال زيادة المنافسات المحلية والدولية وإلغاء النزاعات الاحتكارية، في بعض منشآت القطاع العام التي يكون لها أهمية استراتيجية في الاقتصاد الوطني.
إن هذا التحول والتحسن في الكفاءة والجودة في الإنتاج والقدرة التنافسية، سوف يؤدي إلى زيادة الربحية للمشروعات في ظل القطاع الخاص، مع توليد قدرة استثمارية تؤدي إلى اتساع وتعدد الأنشطة الإنتاجية، وتوفير فرص العمل للقضاء على البطالة وزيادة الإنتاج.

سابعاً : الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات

أ- انعدام التواصل بين جانب العرض لاسواق العمل، اي الكليات والجامعات وجانب الطلب الذي يمثله القطاعين العام والخاص، العامل الاساس لمعدل البطالة المرتفع بين خريجي الجامعات لا سيما المتخصصين منهم.

ب- في الوقت الذي نجد فيه سوق العمل بأمس الحاجة للعمالة الماهرة الفنية والتقنية، نجد مؤسسات التعليم الحالية تضخ أعداداً هائلة من الخريجين وبالاخص خريجي الكليات الانسانية،هؤلاء لا يحتاج إليهم سوق العمل وباتوا يشكلون بطالة إضافية إلى البطالة التي يعاني منها المجتمع.

ت- النظام التربوي التعليمي رغم محاولات الإصلاح الذي شهدها ويشهدها حتى اليوم، صار عاجزا عن تجديد نفسه بما يتوافق مع ما فرضته التقنية الحديثة وثورة المعلومات والاتصالات، وغدت مخرجاته لا تخدم الخطط التنموية وسوق العمل، بقدر ما تمثل عائقا أمام جهود التنمية.

ث- ان عدم الارتقاء بنوعية رأس المال البشرى من خلال الاستثمار المكثف في التعليم والتدريب المستمرين ادى الى عدم تأهل الأفراد في سوق العمل لفرص العمل الأفضل.

ج- هيمنة القطاع الحكومي على النشاط الاقتصادي وجعل القطاع الخاص تابعا لـه طيلة العقود الاربعة الماضية الامر الذي جعل القطاع الخاص محصـورا فـي مشاريع انتاجية صغيرة اوخدمية محدودة وغير قادرة علـى اسـتيعاب اعـداد كبيرة من القوى العاملة.

ح- تم تشخيص أهم أسباب البطالة بعدم موائمة مخرجات التعليم كما ونوعا مع احتياجات سوق العمل زيادة على عدم قدرة القطاع الحكومي على استيعاب عماله جديدة وضعف أداء القطاع الخاص .

خ- نجـد ان معـدلات البطالـة والنشـاط الاقتصـادي حسـب التحصـيل العلمـي للمحافظـات كـان معـدلات النشـاط الاقتصـادي الاجمـالي متقـارب بـين 40,5 فـي ذي قـار و48 فـي النجـف وكانـت كـربلاء43,2 وبقيـة المحافظـة ضـمن هـذين المعـدلين بينمـا معـدلات البطالـة متفاوتـة ففـي محافظـة كـربلاء كانـت ضـمن المحافظـات المتوسـطة ايضـا اذ بلغـت 9,6 واعـلا نسـبة سـجلت فـي محافظـة ذي قـار اذ بلغـت 19,4 واقـل نسـبة كانـت محافظة نينوى واربيل وبلغت 7,4 على التوالي.

د- ممـا سـبق نلاحـظ فـي محافظـة ذي قـار كانـت اقـل نسـبة للنشـاط الاقتصـادي مـن الخـريجين وبـالرغم مـن ذلـك نجـد انها لم تستطيع ان توفر فرص عمل في سوق العمل اذ انها سجلت اعلى نسبة بطالة بين المحافظات.

ذ- كمـا نـلا حـظ ان معـدلات النشـاط الاقتصـادي كانـت الاعلـى لخـريجين الـدبلوم المعهـد فـاكثر مـن بقيـة التحصـيل العلمي في جميع المحافظات وهذا يدل على ان هناك عدم موائمة حقيقية بين سوق العمل والخريجين.

ر- عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين فهناك أعداد هائلة من الخريجين الحاصلين على مؤهلات بأنواعها المختلفة ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم .

ز- تؤدي البطالة وبالذات بين الخريجين واصحاب المؤهلات العالية الى هجرة العديد منهم الى الخارج بحثاً عن فرصة العمل ، وهو ما يعد تبديداً لاحد اهم مصادر الثروة في العراق وبالتالي تبديداً للكفاءات الوطنية العراقية التي لا غنى عنها في تطوير الاقتصاد والمجتمع العراقي .

2- التوصيات

أ- مراجعة شاملة إذا لم يكن تغييراً جذرياً شاملاً لسياسات ونظم وأهداف وخطط الجامعات بحيث يأخذ هذا التغيير في الاعتبار متطلبات التنمية الشاملة، واحتياجات سوق العمل، وما يحدث من تغيرات علمية وتقنية متسارعة.

س- تحقيق الترابط بين سياسات التربية والتعليم ومخرجاتها والمشروعات الاستثمارية وسياسات التشغيل وتحفيز القطاع الخاص على تشغيل الشباب بالاخص خريجي الجامعات، وان استمرار اختلال التوازن الراهن بين خريجي الجامعات واحتياجات سـوق العمل سيتفاقم في المستقبل وهذا يؤدي الى زيادة هدر الموارد والى البطالة بصـورة عامـة والخريجين بصورة خاصة.

ش- تشجيع التعليم الفني المهني لكلا الجنسين وبيان أهمية التعليم المهني في تنمية المهارات والقدرات البشرية المعرفية والتقنية للعمالة وسيكون له دور هام في تجهيز العمالة لمواجهة التغيرات الهيكلية والتحولات التي طرأت على طلب اليد العاملة في سوق العمل

ص- فتح مراكز تدريب لتمكين الاقتصادي للفرد وخصوصا فيما يخص الحاسوب واللغة .

ض- تحسين المناخ الاستثماري لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية, لخلق فرص العمل للخريجين , وحسب مؤهلاتهم العلمية , ووضع نظام للحوافز يسهم في جذب المستثمرين.

ط- وضع أنظمة عمل مرنة تستجيب لاحتياجات الشباب الخريجين ،مع مراقبة أسواق العمل غير النظامية لضمان عدم استغلال الشباب والفتيان منهم دون (15) سنة.

ظ- الحاجة الى تنويع الاقتصاد العراقي ، لان الاعتماد على الاقتصاد الوحيد الجانب على النفط كقاعدة اساسية للانشطة الاقتصادية ، ما هو الا شكل من اشكال التنمية غير المستدامة . ليس فقط لاعتبارات بيئية بل ايضاً لاعتبارات اجتماعية واقتصادية .وهو مايعانيه اليوم الاقتصاد العراقي من نقص القدرة على التشغيل وارتفاع نسبة البطالة نتيجة التقشف في الموازنة وعدم القدرة على تنويع تمويل الميزانية، الناجمة عن الاختلال في الهيكل الإنتاجي , نتيجة لتوقف قطاعات الإنتاج الرئيسية وخاصة قطاع الزراعة والصناعة التمويلية ومعظم الأنشطة الخدمية.

ع- تفعيل مكاتب التشغيل القائمة ، ومنح اعانات بطالة للعاطلين عن العمل ، وتزويد العاطلين بمهارات معينة من خلال فتح دورات للتدريب المهني وبما ينسجم مع احتياجات سوق العمل في العراق .

غ- النهوض بالواقع الاقتصادي لمحافظة كربلاء من خلال احداث نهضة تنموية شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية تقوم على استراتيجية القطاع القائد او الرائد كقطاع السياحة وفتح كلية السياحةف ي المحافظة تعد الخطوة الاول في الموائمة بين سوق العمل ومخرجات التعليم .

ف- ضرورة الموائمة بين احتياج خطط التنمية الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل مع مخرجات التعليم وبالشكل الذي يجعل التعليم مكمل لخطط التنمية ويصب في احتياجات سوق العمل بدل من ان يكون احد اهم اسباب البطالة في المحافظة والبلد.

ق-دعم القطاع الخاص مع وجود القطاع العام كموجه لهذه التنمية ويتم ذلك من خلال تشجيع الاستثمار الوطني بالاضافة الى اتاحة المجال والمناخ المناسب للاستثمار الاجنبي خصوصاً مع التركيز على ضرورة الموائمة بين تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار مع دور الاستثمار في تطوير الكوادر الوطنية واستيعابها وتوفير فرص العمل بما يخدم خطط معالجة البطالة.

المصادر

1- الامانة العامة لاتحاد الغرف التجارية الخليجية، نحو عمالة وطنية، السعودية، 1986.

2- الأمم المتحدة،اللجنة الأقتصادية والأجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا)،دور الأسواق المالية في الخصخصة في منطقة الاسكوا ، نيويورك ، 2000

3- أمين، سمير،التطور اللامتكافيء ،ترجمة ،برهان غليون ،بيروت ،دار الطليعة للطباعة ،الطبعة الرابعة,1973.

4- ت. س. ر. سوبر ماثيان، التصدير الكامن في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية بعض قضايا العامة – تعريب طلعت الدمرداش ابراهيم – مجلة آفاق اقتصادية، العدد 57، 1997.

5- الجهاز المركزي للاحصاء،مسح شبكة معرفة العراق ،نظام مراقبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية في العراق،العراق،2011.

6- الدعمي،هدى زوير،تقي،احمد باهض تقي، الاستثمار في التعليم مدخل لدعم عملية التنمية الشاملة المستدامة (مع إشارة خاصة للعراق)،مجلة الغري،كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الكوفة،العدد 7 ،المجلد 2 ،2007.

7- اللجنة الآقتصادية وألآجتماعية لغربي أسيا ،ألآثر الآجتماعي لآعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة ، ألآمم المتحدة ، نيويورك ،2000 .

8- المجموعة الاحصائية السنوية،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، العراق،2007.

9- المطوع ،حسين محمد جمعة ، اقتصاديات التعليم، دولة الامارات العربية، دبي، دار القلم، (1987).

10- شبر،صلاح،معالجة ظاهرة البطالة عموما والخريجين خصوصا في العراق،جريدة المواطن،العدد1765 ،2012.

11- طلال البابا ،قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث في المنهج ،بيروت ،دار الطليعة للطباعة والنشر ،الطبعة الثانية ،1983.

12- عبدالحسين،حسين على ،تقييم معالجة البطالة في استراتيجية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد /جامعة بغداد لنيل درجة الدبلوم العالي في التخطيط الاستراتيجي.2015.

13- عمرو محي الدين ،التنمية والتخطيط الاقتصادي ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت ،1972.

14- غنايم ،مهنى محمد، اقتصاديات التعليم النشأة والمفهوم والأهمية والمجالات،مجلة المعرفة، العدد 157،مصر .بلا.

15- كاظم,كامل علاوي ،البطالة في العراق الواقع ، الآثار ، آليات التوليد وسبل المعالجة، بحث كلية الادارة والاقتصاد /جامعة الكوفة أيلول 2011.

16- ماهر حسن محروق د. أيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الاردن، 2006.

17- منير الحمش،الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي ،جمعية العلوم الاقتصادية السورية ،دمشق،2002.

18- وديع، محمد عدنان، الصائغ ،ناصر جاسم ، التعليم وسوق العمل في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،الطبعة الثانية ،2004.

19- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر،الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر،الطبعة الاولى ،2009 .

20- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دراسة للحد من ظاهرة البطالة في العراق مع التركيز على ظاهرة البطالة في صفوف حملة الشهادات، ت2/ 2006 .

21- وزارة التخطيط/الجهاز المركزية للاحصاء/المجموعة السنوية(2012-2013) الباب الخامس-احصاء الأحوال المعيشية.

22- Theodore, W. Shultz, Investment in Man; an Economic view in The Social service Review Vol, 33. No. 2. June, 1995

23- Turnham.D.& I. Jaeger;The Employment problem in less Developed Countries of The O.E.C.D. PARTS.1971.